قرار مجلس الوزراء رقم (66) لسنة 2023
بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2020 في شأن حماية المستهلك

ملحق (1): الجزاءات الإدارية التي يجوز توقيعها على المزود

للوزارة توقيع جزاء أو أكثر من الجزاءات الإدارية على المزود عند مخالفته لأي من الأفعال التي تقع بالمخالفة لأي حكم من أحكام القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2020 المشار إليه وهذا القرار، والواردة في الملحق رقم (2) المرفق بهذا القرار، وذلك بما يراعي التدرّج في الجزاءات، وعلى النحو الآتي:

1. الإنذار.
2. الغرامة الإدارية وفقاً للملحق رقم (2) المرفق بهذا القرار، وتضاعف العقوبة في حال العود.
3. الإغلاق الإداري المؤقت لمدة لا تقل عن (24) أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن (90) تسعين يوماً.
4. وقف مزاولة النشاط كلياً أو جزئياً لمدة لا تقل عن (24) أربع وعشرين ساعة ولا تزيد عن (90) تسعين يوماً.
5. إلغاء الترخيص والشطب من السجل التجاري.

ملحق (2):جدول الغرامات المالية التي يجوز توقيعها على المزود

العدد	المخالفة	المرجع القانوني		الجزاء
1	عدم تنبيه المستهلك في حال كان استعمال السلعة ينطوي على خطورة.	القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2020 في شأن حماية المستهلك	المادة 7 بند 2	100,000 درهم
2	الإعلان عن أسعار السلع والخدمات التي يؤديها بشكل مضلل.		المادة 8 بند 2	100,000 درهم
3	عدم التزام المزود بأن تكون الفاتورة باللغة العربية.		المادة 8 بند 4	100,000 درهم
4	عدم التزام المزود بتوفير قطع الغيار المطلوبة والصيانة واستبدال السلعة او رد قيمتها النقدية.		المادة 10 بند 1	250,000 درهم
5	عدم التزام المزود بخدمة ما بعد البيع للسلع المباعة خلال الفترة الزمنية المحددة.		المادة 10بند 1	250,000 درهم
6	عدم التزام المزود بضمان الخدمة التيّ قدمها وخلوها من العيب والخلل خلال فترة زمنية تتناسب مع طبيعة تلك الخدمة.		المادة 10 بند 2	250,000 درهم
7	عدم التزام المزود في حال اكتشاف خلل في السلعة أو الخدمة بإصلاحها أو استبدالها أو بإرجاع السلعة ورد سعرها أو بإعادة أداء الخدمة بدون مقابل.		المادة 12	250,000 درهم
8	عدم التزام المزود بتضمين العقود التي يبرمها بالإصلاح أو الصيانة أو خدمة ما بعد البيع أو بإرجاع السلعة أو استبدالها أو رد ثمنها خلال فترة زمنية محددة من ظهور العيب أو الخلل فيها.		المادة 15	250,000 درهم
9	عدم التزام الوكيل التجاري أو الموزع بتنفيذ جميع الضمانات التي يقدمها المنتج أو الموكل للسلعة أو الخدمة محل الوكالة.		المادة 16 بند 1	250,000 درهم

10	عدم التزام الوكيل التجاري أو الموزع بتوفير سلعة مماثلة للمستهلك يستخدمها دون مقابل إذا كان تنفيذ الضمانات يتجاوز مدة (7) سبعة أيام.		المادة 16 بند 2	250,000 درهم
11	وصف السلعة أو الخدمة بأسلوب يحتوي على بيانات غير صحيحة أو الإعلان عنها إعلاناً مضللاً.		المادة 17	250,000 درهم
12	عدم التزام المزود بضمان مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات القياسية والشروط والضوابط المتعلقة بالصحة والسلامة.		المادة 20	200,000 درهم
13	إدراج أي شرط عند التعاقد مع المستهلك من شأنه الإضرار به.		المادة 21	250,000 درهم
14	عدم التزام المزود بوضع البيانات والإعلانات والعقود ذات الصلة بالمستهلك باللغة العربية.		المادة 26	100,000 درهم
15	عدم التزام المزود بأن يبين على غلاف السلعة أو عبوتها أو في مكان عرضها وبشكل واضح ومقروء البيانات الأساسية المرتبطة بالسلعة.		المادة 3	50,000 درهم
16	عدم التزام المزود بأن يرفق مع السلعة البيانات الخاصة بكيفية استعمالها وتركيبها.		المادة 4	50,000 درهم
17	عدم التزام المزود بالإعلان عن أسعار السلع والخدمات بشكل واضح ومقروء.		المادة 5	100,000 درهم
18	عدم التزام المزود بأن يقدم إلى المستهلك فاتورة تثبت التعامل أو التعاقد معه على السلعة أو الخدمة.		المادة 6	100,000 درهم

19	عدم قيام المزود الذي يعرض سلعاً مستعملة أو مجددة أو تتضمن عيباً لا ينتج عنه أي ضرر على صحة المستهلك وسلامته بالإعلان عن حالة السلعة بشكل ظاهر وواضح على السلعة.	قرار مجلس الوزراء رقم (66) لسنة 2023 في شأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (15) لسنة 2020 في شأن حماية المستهلك	المادة 7	100,000 درهم
20	عدم قيام المزود بإعطاء المستهلك المستند الدال على الضمان.		المادة 11	100,000 درهم
21	عدم التزام المزود بضمان الخدمة التي قام بها المستهلك خلال فترة تتناسب مع طبيعة كل خدمة أو المدة الأطول المتفق عليها.		المادة 13	250,000 درهم
22	عدم التزام المزود بتوفير قطع الغيار اللازمة لتشغيل وإصلاح السلع.		المادة 14	300,000 درهم
23	عدم التزام المزود بوضع آلية مكتوبة لتوفير قطع الغيار وتقديم خدمة الصيانة، وتقديم الضمان وفق الشروط التي يضعها المصنّع.		المادة 16	100,000 درهم
24	عدم التزام المزود بالتحديد كتابة مدة محددة للانتهاء من أعمال الصيانة للسلعة محل الضمان.		المادة 17	50,000 درهم
25	عدم التزام المزود بتقديم خدمات الصيانة الدورية للسلعة محل الضمان.		المادة 18	300,000 درهم
26	عدم التزام المزود بضمان السلعة خلال فترة الضمان المحددة من المنتج أو الوكيل التجاري.		المادة 19	250,000 درهم
27	عدم التزام المزود بإبلاغ الجهة المعنية والمستهلك عند اكتشاف عيب في السلعة أو خطورة في استخدامها بالأضرار المحتملة وكيفية الوقاية منها لدى استعمالها.		المادة 20	500,000 درهم
28	عدم التزام المزود بموافاة الجهة المعنية بتقرير عن السلع التي تم استردادها.		المادة 24 بند 1	250,000 درهم
29	إغلاق المزود لملف الاسترداد قبل إذن الجهة المعنية.		المادة 24 بند 2	1,000,000 درهم

30	عدم التزام المزود باسترجاع السلع التي لا تتمتع بضمان الوكيل التجاري أو الموزع ورد ثمنها للمستهلك.		المادة 25	250,000 درهم
31	عدم التزام المزود بإخطار المستهلك بأية إصلاحات أو تعديلات على السلعة وأخذ موافقة المستهلك على تكلفة إصلاح السلعة والفترة التي يستغرقها الإصلاح ومدة الضمان.		المادة 26 فقرة 1	200,000 درهم
32	عدم التزام المزود بإصدار فاتورة للمستهلك بعد إجراء عملية الإصلاح يحدد فيها القطع التي تم استبدالها وثمنها وبيان ما إذا كانت تلك القطع جديدة أو مستعملة أو مجددة		المادة 26 فقرة 1	100,000 درهم
33	عدم التزام المزود بتوفير سلعة بديلة للمستهلك لينتفع بها بدون مقابل، إلى أن يتم استبدالها أو إصلاحها في حالة اكتشاف خلل بالسلعة للأسباب التي يتحملها المزود.		المادة 27 بند 2	500,000 درهم
34	عدم التزام المزود بتوفير سلعة بديلة جديدة بذات فئة ومواصفات السلعة الأصلية أو على قيمتها وقت الشراء، في حال عجز عن إصلاح خلل متكرر خلال فترة الضمان.		المادة 28 بند 1	500,000 درهم
35	عدم التزام المزود بتحمل جميع تكاليف النقل أو إرسال فنيين لمكان تعطل المركبة أو مقر إقامة المستهلك.		المادة 28 بند 2	100,000 درهم
36	عدم التزام المزود بتحمل مصاريف إصلاح أو تعويض المستهلك عن قيمة السلعة أو قيمة الجزء التالف منها.		المادة 29 بند3	100,000 درهم
37	التمييز بين المستهلكين في بيع السلعة أو الانتفاع بالخدمة.		المادة 32 فقرة أ	100,000 درهم
38	إخفاء السلعة أو الامتناع عن بيعها، أو الامتناع عن تقديم الخدمة أو فرض شراء كمية معينة من		المادة 32 فقرة ب	200,000 درهم

	السلعة أو اشتراط سلعة أو خدمة أخرى معها، أو تقييد الانتفاع بالخدمة بشروط تكون بطبيعتها غير مرتبطة بالخدمة محل التعامل الأصلي.			
39	تقاضي سعر أعلى من السعر المعلن عنه بأي وسيلة إعلان.		المادة 32 فقرة ت	100,000 درهم
40	بيع السلع أو الخدمات بأسعار تقل عن سعر التكلفة لخلق وضع احتكاري.		المادة 32 فقرة ث	100,000 درهم
41	قيام أكثر من مزود بالتحالف لتشكيل أضرار بالاقتصاد الوطني.		المادة 32 فقرة ج	100,000 درهم
42	اتفاق المزودين صراحة أو ضمناً على تثبيت أو خفض أو رفع السعر بصورة معلنة أو سرية بما يشكل إضرار بالاقتصاد الوطني.		المادة 32 فقرة ح	100,000 درهم
43	اتفاق المنافسين على تقسيم السوق فيما بينهم وفقاً للتوزيع الجغرافي أو حجم المبيعات.		المادة 32 فقرة خ	100,000 درهم
44	قيام المزود بشراء السلع أو الخدمات المنافسة من السوق بغرض التحكم في الأسعار.		المادة 32 فقرة د	100,000 درهم
45	امتناع أو توقف أو تحديد كمية الإنتاج أو التوريد أو العرض للسلع أو الخدمات.		المادة 32 فقرة ذ	100,000 درهم
46	عدم التزام المزود الذي يعمل في التجارة الإلكترونية بأن يبين بشكل واضح ومقروء بحسب طبيعة كل سلعة البيانات الأساسية المنصوص عليها في المادة (40) من هذا القرار.		المادة 40	100,000 درهم